المحور الخامس: السياسة النقدية وأثرها على الانتاج والأسعار

احتلت السياسة النقدية السياسة النقدية مكانة هامة بين أدوات السياسة الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها المختلفة، حيث ظهرت مع ظهور البنوك المركزية وتطورت مع تطور النظريات النقدية التي قدمها الأدب الاقتصادي في ظل الأزمات الاقتصادية والنقدية وحالة عدم الاستقرار الاقتصادي تعرضت لها التي شهدتها مختلف دول العالم خاصة النامية منها، والتي كان سببها ظهور مشكلات جديدة لم تكن معروفة من قبل مثل الكساد، التضخم، والركود التضخمي.

أولا: السياسة النقدية: مفهومها وأنواعها

1.1. مفهوم السياسة النقدية

ظهر مصطلح السياسة النقدية في أدبيات الاقتصاد خلال القرن التاسع عشر فقط، غير أن الذين كتبوا فيه كانوا كثيرين، وكانت أفكارهم و كتاباتهم تبرز من الحين إلى الآخر خلال فترات الأزمات وعدم الاستقرار الاقتصادي، كما شهد أيضا هذا القرن بدء دراسات منتظمة لجوانب ومسائل السياسة النقدية على حد اختلافهما من قبل الباحثين الاقتصاديين المهتمين بالاقتصاد التطبيقي والعملي، حيث أصبحت السياسة النقدية جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

ويمكن تعريف السياسة النقدية على أنها إجراءات وقواعد وتدابير ووسائل تتخذها السلطة النقدية بغرض تحقيق أهداف اقتصادية وطنية محددة مسبقا، وتفادي التقلبات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد القومي بما يحقق الاستقرار الاقتصادي داخل الوطن، وهذا يكون من خلال التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية كحجم الكتلة النقدية وأسعار الفائدة وكذا إدارة وتسيير القرض العام عن طريق أدوات إجرائية مختلفة يعتمدها البنك المركزي للدولة.

2.1. أنواع السياسة النقدية

يعتمد نوع السياسة النقدية على الأسباب الداعية إلى استخدامها وعلى الظروف السائدة في البلد، وعليه يمكن التمييز بين نوعين من السياسة النقدية، سياسة نقدية توسعية، وأخرى انكماشية.

✓ **السياسة النقدية التوسعية**

تعتبر السياسة النقدية التوسعية هي إحدى أنواع السياسات التي تهدف في مجملها الى علاج حالة الركود أو الانكماش التي يمر بها اقتصاد ما داخل الدولة نتيجة انخفاض الأسعار بشكل كبير وغير محفز للإنتاج، والذي يرجع إلى ارتفاع في العرض الكلي من السلع والخدمات مقابل انخفاض في الطلب الكلي عليها، أي أن التدفق الحقيقي من السلع والخدمات أكبر من التدفق النقدي.

وهنا تسعى السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي إلى التوسع في ضخ كتلة نقدية أكبر في الاقتصاد بمعدل يزيد عن معدل تزايد الناتج المحلي الاجمالي من السلع والخدمات بالأسعار الثابتة في السوق عن طريق أدوات فعالة؛ فمثلا يقوم البنك المركزي عن طريق هذه السياسة بضخ كتلة نقدية عن طريق خفض سعر الخصم وسعر إعادة الخصم، أو خفض نسبة الاحتياطي الإجباري، أو دخول البنك المركزي إلى السوق النقدي كمشتري للأوراق المالية، وتكون نتيجة هذه السياسة وجود كتلة نقدية زائدة في السوق لا تقابلها سلع وخدمات حقيقية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على هاته الأخيرة، ذلك لأن زيادة كمية النقود من شانه أن يزيد من دخول الأفراد والمؤسسات فترتفع الأسعار نتيجة زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، مما يعني حدوث تضخم محفز للإنتاج فيقبل المستثمرون على زيادة وتوسيع استثماراتهم، فتقل البطالة وتزيد كمية السلع والخدمات، الأمر الذي يجعل الاقتصاد ينتقل من مستوى إنتاج وتشغيل منخفضين إلى مستوى إنتاج وتشغيل مرتفعين.

✓ **السياسة النقدية الانكماشية:**

تعد السياسة النقدية الانكماشية إحدى أنواع السياسات النقدية التي يلجأ إليها البنك المركزي في حالات التضخم الاقتصادي التي يمر بها البلد نتيجة ارتفاع في المستوى العام للأسعار، ويرجع هذا الارتفاع إلى انخفاض العرض الكلي من السلع والخدمات مقابل ارتفاع في الطلب الكلي على هذه الاخيرة، وهذا ما يفسر أنّ التدفق النقدي في الاقتصاد أكبر من التدفق الحقيقي من السلع والخدمات[1].

وهنا يمكننا القول ان السلطة النقدية تسعى إلى تقليل كمية النقود المتداولة في الاقتصاد عن طريق الأدوات الكمية التي تساعد على تخفيض سيولة البنوك التجارية عن طريق الإجراءات الآتية:

✓ رفع سعر اعادة الخصم (سعر البنك المركزي) على الوراق المالية والقروض؛

[1] بن البار أمحمد، ومحمد بن السيلت، مرجع سبق ذكره، ص 07.

- ✓ رفع معدل الاحتياطي النقدي الإلزامي على ودائع البنوك التجارية؛
- ✓ دخول البنك المركزي بائع للأوراق المالية في السوق المالي.

إنّ الإجراءات أعلاه قد تساعد على امتصاص كمية النقود الفائضة المتداولة لدى أفراد المجتمع ومؤسساته، الأمر الذي يقلل من طلبهم على السلع والخدمات، فتنخفض الأسعار وتقل أرباح المستثمرين، وقد ينخفض حجم الاستثمار إذا كانت السياسة شديدة الانكماش نتيجة التوقف عن الانتاج وعدم التوسع[2].

ثانيا. أدوات السياسة النقدية

يقصد بأدوات السياسة النقدية الوسائل التي تعتمد عليها السلطة النقدية بهدف تنظيم وتوجيه الائتمان بما يتلاءم والنشاط الاقتصادي داخل البلد، وذلك من خلال تحكمه في حجم السيولة النقدية التي تحتفظ بها البنوك التجارية، ومن ثم التحكم في قدرة هذه البنوك على منح الائتمان وفقا لمتطلبات السياسة الاقتصادية التي يرمي إليها البلد[3]، وعليه فإن أدوات السياسة النقدية تنقسم الى ثلاث مجموعات من خلالها تستطيع السلطة النقدية الوصول إلى الأهداف النهائية.

[2] الطيب لحيلح، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

[3] محمد ضيف الله القطابري، مرجع سبق ذكره، ص 26.

آلية التناسق بين أدوات السياسة النقدية والأهداف النهائية

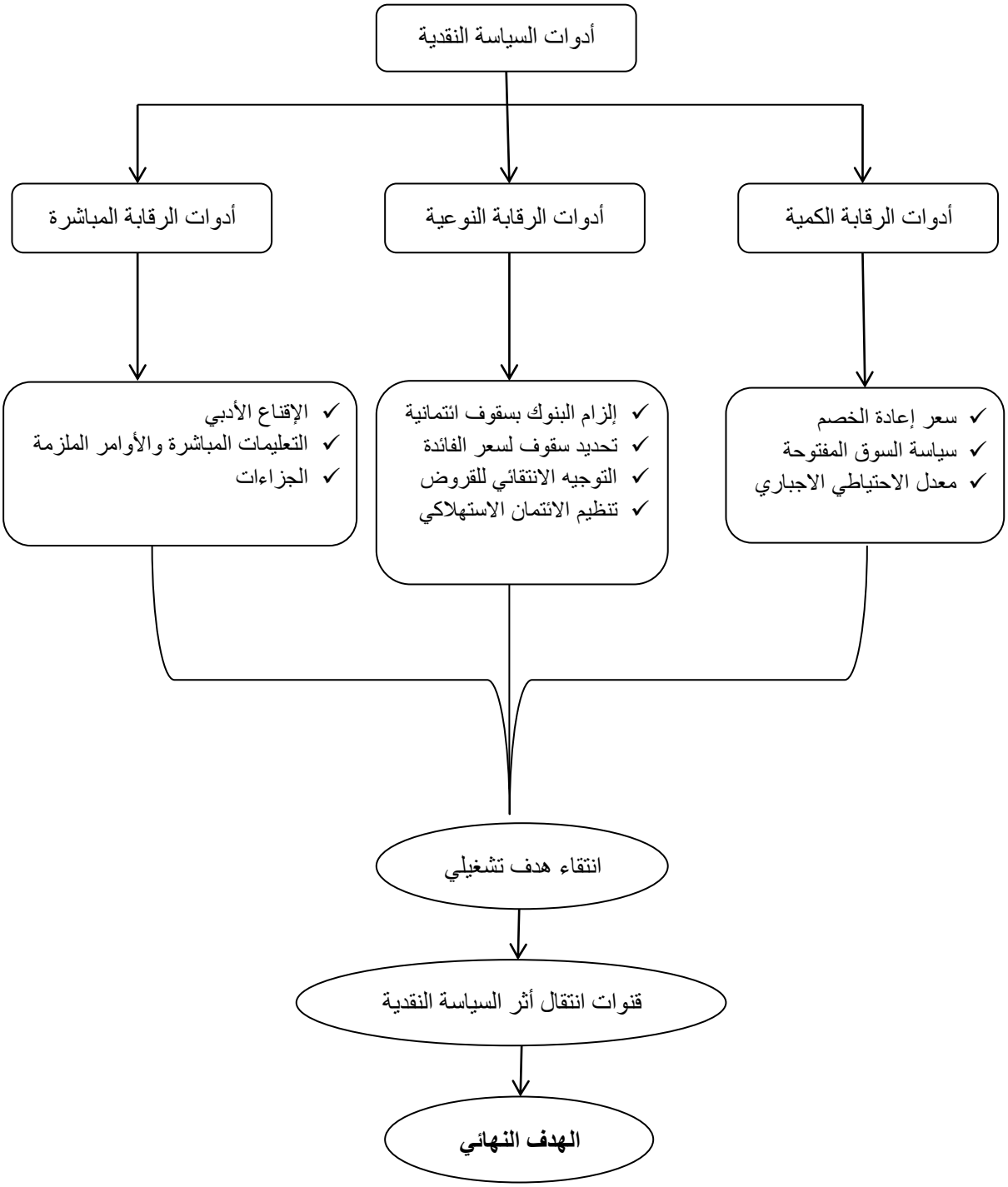

1.2. أدوات الرقابة الكمية (غير المباشرة)

تم تصميم أدوات الرقابة الكمية بغرض التأثير على الحجم الكلي للنقود والائتمان وكلفته، ويطلق عليها أيضا بالأدوات التقليدية لأنها نمت مع البنوك المركزية واستعملت ولا تزال تستعمل على نطاق واسع في البلدان المتقدمة اقتصاديا وكذا النامية لتوفر شروط معينة خاصة بها.

1.1.2. سياسة سعر إعادة الخصم

1.1.1.2 تعريفها: ويقصد بسعر إعادة الخصم تلك الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من الأوراق التجارية أو المالية قصيرة الأجل قبل موعد استحقاقها أو الاقتراض بضمان هذه الأوراق من خلال حصولها على سيولة نقدية تضمن استمرار نشاطها وتدعم احتياطها النقدي، وبالتالي زيادة مقدرتها على منح القروض.

2.1.1.2. أثر سياسة سعر إعادة الخصم: تعتبر العلاقة بين سعر اعادة الخصم وسعر الفائدة في السوق النقدية محور تأثير لأنها تعطي البنك المركزي القدرة على التحكم في حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك للاقتصاد، فإذا تنبأ البنك المركزي أن عرض النقود قد ارتفع إلى مستوى غير مرغوب فيه نتيجة التوسع المفرط في منح الائتمان، وأنه أصبح يهدد استقرار المستوى العام للأسعار، فإنه ينتهج سياسة نقدية انكماشية تهدف إلى تقليص كمية النقود عن طريق رفع سعر إعادة الخصم، مما يؤدي إلى رفع التكاليف التي تتكبدها البنوك التجارية إذا ما أرادت خصم ما لديها من كمبيالات وأذونات الخزينة، وبالتالي فأن ذلك قد لا يشجع البنوك التجارية على الاقتراض من البنك المركزي، ما يؤدي إلى خفض عرض النقود، الأمر الذي ينتج عنه انخفاض في الطلب الكلي، وبالتالي فقد يؤدي ذلك إلى علاج الفجوة التضخمية ، وبالعكس إذا أراد البنك المركزي اتباع سياسة نقدية توسعية تهدف إلى زيادة عرض النقد المتداول في الاقتصاد بغية تشجيع الاستثمارات وعلاج حالة الركود التي يعيشها البلد، فانه يلجأ إلى خفض سعر إعادة الخصم، والذي يشجع البنوك التجارية على طلب المزيد من السيولة عن طريق إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية ومالية قصيرة الأجل قبل تاريخ استحقاقها لدى البنك المركزي ، فتزداد احتياطاتها النقدية وقدرتها على منح القروض للأفراد والمؤسسات الاقتصادية.

2.1.2. سياسة عمليات السوق المفتوحة

1.2.1.2. تعريفها: تعتبر أداة عمليات السوق المفتوحة من بين أهم الأدوات التي تعتمد عليها العديد من الدول وخصوصا المتقدمة منها، حيث تعرف هذه الأداة بمعناها الضيق دخول البنك المركزي لأسواق رأس المال والنقد كونه بائعا أو مشتريا للأوراق المالية الحكومية المتمثلة في السندات الحكومية وأذونات الخزينة، أين تضخ عمليات الشراء كمية من السيولة المتاحة في الاقتصاد، في حين تقوم عملية البيع بسحب السيولة المتداولة في الاقتصاد.

أما عمليات السوق المفتوحة بمعناها الواسع تتمثل في شراء وبيع السندات والأذونات الحكومية بالإضافة إلى شراء وبيع كل من الأوراق المالية، الذهب، والعملات الأجنبية، وكل هذا من أجل امتصاص أو ضخ السيولة في الاقتصاد.

2.2.1.2. فعالية سياسة عمليات السوق المفتوحة : تتبلور فعالية هذه الأداة حسب حالة الاقتصاد وحاجته، فعلى سبيل المثال إذا كان الاقتصاد يعاني الركود والانكماش الاقتصادي والتي تبرز فيه حاجته إلى توسيع عرض النقد من أجل توفير التمويل اللازم للمشاريع، فإن البنك المركزي يدخل كمشتري لأذونات الخزينة في السوق النقدية وبذلك يتوسع عرض النقد ويتوفر التمويل اللازم للنشاطات الاقتصادية التي تعاني من الركود.

أما إذا واجهت الدولة حالة من حالات التضخم فإن السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي تقوم ببيع أذونات الخزينة لفترات مختلفة وبسعر فائدة أعلى من السعر السائد في السوق النقدية، فتضطر بذلك البنوك التجارية إلى رفع سعر الفائدة الدائن على الودائع، وإلا سيتجه المودعون لشراء أذونات الخزينة بدلا من إيداع أموالهم لدى البنوك، وهذا الذي يؤدي بدوره إلى رفع سعر الفائدة المدين على التسهيلات الائتمانية (القروض) أي تمنحها لزبائنها المستثمرون، فيتأثر بذلك حجم الطلب على الاستثمار سلبا من جهة وكذلك حجم الطلب على الاستهلاك من جهة أخرى، لأن الأفراد عند رفع معدلات الفائدة على الودائع فإنهم يتوجهون إلى البنوك لإيداع أموالهم الفائضة، مما يؤثر سلبا على الطلب الكلي للسلع والخدمات، والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات وكذا انخفاض معدلات التضخم.

3.1.2. سياسة متطلبات الاحتياطي الإجباري

1.3.1.2. تعريفها: يعد الاحتياطي الإجباري من بين الأدوات الهامة التي يستخدمها البنك المركزي في مراقبة السيولة النقدية لدى البنوك التجارية، وما يميز هذه الأداة قدرة البنك المركزي على التحكم في معدل الاحتياطي الاجباري إما بالزيادة أو بالنقصان حسب سياسته النقدية المتبعة.

ويعرف الاحتياطي الاجباري بأنه نسبة أو رصيد من الودائع محددة قانونا تكون البنوك التجارية مجبرة على وضعها لدى البنك المركزي في شكل نقود سائلة أو حساب تحت الطلب بدون عائد منتظر بغرض حماية أموال المودعين.

وتعتبر هذه الأداة من بين الأدوات الفعالة للبنك المركزي خاصة في الدول النامية أين يستحيل استخدام عمليات السوق المفتوحة لضيق وضعف الأسواق المالية، كما أن سياسة سعر إعادة الخصم تكون محدودة الأثر لضيق أسواق الخصم ومحدودية التعامل بالأوراق التجارية وغيرها في هذه الدول.

2.3.1.2. أثر وفعالية نسبة الاحتياطي الاجباري: تعتبر هذه الأداة من بين أهم أدوات السياسة النقدية في الرقابة على الائتمان، ففي حالات التضخم يقوم البنك المركزي باتباع سياسة نقدية انكماشية من خلالها يستطيع التحكم في الائتمان المصرفي، فعندما يرفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي الاجباري، فقد ينتج عن ذلك تقليص للاحتياطات النقدية لدى البنوك ومن ثم تقليل امكانياتها في منح القروض للأفراد والمؤسسات. أما في حالات الركود الاقتصادي فإنّ البنك المركزي يخفض من نسبة الاحتياطي الاجباري مما يؤدي إلى رفع قدرة البنوك التجارية للتوسع في منح الائتمان إلى الأفراد وأصحاب المشاريع الاقتصادية، وهذا الذي يؤدي بدوره إلى التأثير على الاستثمار إيجابا بما ينشط الاقتصاد.

2.2. أدوات الرقابة الكيفية (النوعية):

تتمثل الأدوات الكيفية في تلك المصممة للتأثير على نوع الائتمان وتوجيهه لبعض الأنشطة الاقتصادية بما يتلاءم مع الظروف السائدة في البلد، وهذه الأدوات تناسب الأوضاع التي تتميز بها الاقتصادات النامية.

1.2.2. إلزام البنوك بسقوف ائتمانية: وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطة النقدية بتحديد سقوف أو حد لحجم القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز حجم القروض هذه النسبة أو الحد، وأي إخلال سيعرض البنوك التجارية إلى

عقوبات وإجراءات من قبل البنك المركزي، وقد تم التخلي عن هذه السياسة في الدول المتقدمة لأنها تتعارض مع التحرير المالي، حيث أنه من بين سلبياتها تخفيض حجم المنافسة بين البنوك التجارية.

2.2.2. تحديد سقوف لسعر الفائدة: حيث يقوم البنك المركزي عن طريق هذا الإجراء برفع أو تخفيض معدل الفائدة على القروض لدى البنوك التجارية عند حد معين حسب مقتضى الحال، فإذا كان الاقتصاد يعاني من حالة تضخم في الأسعار فالبنك المركزي هنا يقوم برفع أسعار الفائدة على القروض فوق سقف أو حد معين، مما يؤدي إلى الاحجام عن طلب القروض، وبالتالي تقليل عرض النقد يؤدي إلى انخفاض الأسعار في النهاية عند الحد المرغوب فيه، أما إذا انخفضت الأسعار عند حدود غير مرغوب فيها سيؤدي ذلك في النهاية إلى الكساد فيقوم البنك المركزي هنا بتخفيض أسعار الفائدة على القروض دون سقف محدد لا يجب تجاوزه، مما يشجع على الاقتراض وبالتالي يزيد العرض النقدي فترتفع الأسعار.

3.2.2 . التوجيه الانتقائي للقروض: تهدف هذه الاجراءات الانتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحيانا، وعادة ما تكون هذه القروض في شكل سقوف مخصصة لأهداف معينة، من خلالها يتم التأثير على اتجاه القروض نحو القطاعات المراد النهوض بها أو تحفيزها والتي تتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

إنّ هذه الإجراءات الانتقائية قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في بعض القطاعات مما يؤدي إلى وجود فجوة تضخمية، هذا بالإضافة إلى ظهور بعض المشاكل الإدارية كأن تقوم الفئة المحددة من المقترضين بتحويل رؤوس أموالهم إلى نشاطات أقل أهمية، الأمر الذي يتطلب متابعة ومراقبة صارمتين.

4.2.2. تنظيم الائتمان الاستهلاكي: تشمل الرقابة على الائتمان الاستهلاكي كيفية سداد ومدة القروض الخاصة بشراء السلع المعمرة، وهذه الأداة طبقتها الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية لمعالجة الضغوط التضخمية من السلع الاستراتيجية، أما أبرز الإجراءات المستخدمة لتنظيم بيع السلع الاستهلاكية عن طريق التقسيط ما يلي:

أ. قيام البنك المركزي بتحديد الدفعة التي يجب على الزبون دفعها لشراء السلع، ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على القروض بغرض شراء هذه السلع من قبل الوحدات الاقتصادية؛

ب. تحديد فترة سداد القروض الاستهلاكية، فعندما يلجأ البنك المركزي إلى تحديد مدة قصيرة لسداد هذه الديون فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع قيمة القسط الذي يجب دفعه مما يحد من الطلب على القروض الاستهلاكية.